سورية تشارك في منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي

الوزير ياغي لـ«الوطن»: نحن في مرحلة التعافي رغم المنعكسات السلبية للأزمة على الواقع الاقتصادي

محمد راكان مصطفى

انطلقت أمس في مدينة سانت بطرسبورغ فعاليات الدورة الـ٢٧ من المنتدى العالمي بمشاركة أكثر من ١٣٧ دولة ووفد الجمهورية العربية السورية برئاسة وزير المالية كنان ياغي وسفير سورية في روسيا الاتحادية بشار الجعفري.

وقال الوزير ياغي في تصريح لـ«الوطن»: «يبحث المنتدى الذي يعقد تحت عنوان «أساس العالم المتعدد الأقطاب هو تشكيل نقاط نمو جديدة» على مدى ثلاثة أيام القضايا الاقتصادية الرئيسة والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي كالقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي، التجارة الرقمية، والخدمات المصرفية والمالية كأحد محركات التنمية الدولية.

وأكد الوزير ياغي أن المنتدى يعد منصة مهمة لتبادل الآراء والخبرات بين صناع السياسة، والمسؤولين وممثلي قطاع الأعمال من مختلف دول العالم.

ولفت ياغي إلى أن الوفد شارك في الجلسات الافتتاحية للمنتدى، كما سيتم عقد مجموعة من اللقاءات مع وزراء وممثلي الدول العربية والصديقة المشاركة في المنتدى لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية ومجالات تطويرها.

وأشار الوزير إلى لقائه وفداً من إدارة معهد أبحاث الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية في روسيا الاتحادية وبحث العلاقات الاقتصادية السورية الروسية المشتركة وتعزيزها وتشجيع الاستثمار الخاص بين البلدين.

وأوضح وزير المالية أن الحرب الكونية على سورية تضمنت استهدافاً ممنهجاً لركائز الاقتصاد الوطني، وقال: إننا حالياً في بداية مرحلة التعافي رغم المنعكسات السلبية للأزمة على الواقع الاقتصادي.

وأشار ياغي إلى تقديم عرض لمحفزات الاستثمار في سورية والإعفاءات والتسهيلات الكبيرة التي يتم تقديمها للمستثمرين، بالإضافة إلى البرامج الحكومية لدعم الإنتاج والتصدير وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات المالية.

وأكد ياغي ضرورة بيان وإيصال حزمة المحفزات الاستثمارية الموجودة في سورية أمام المستثمرين الروس وتزويدهم بالمعلومات حول القوانين والأنظمة مع التركيز على ضرورة اللقاء والحوار المباشر بين رجال الأعمال السوريين والروس ومناقشة كل القضايا ذات الصلة بتطوير التبادل التجاري بين سورية وروسيا.

من جانبه أوضح معاون مدير عام معهد أبحاث الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية سيرغي أفونتسيف أن مناقشة مختلف الجوانب الاقتصادية والتطورات في الاقتصاد السوري لا تخدم فقط الأهداف البحثية وانما تسهم أيضاً في تعزيز استثمارات الشركات الروسية في سورية، لافتاً إلى حاجة المستثمرين الأجانب بشكل عام والمستثمرين الروس بشكل خاص، بالإضافة إلى معرفة المزيد عن الاقتصاد السوري والقطاعات الواعدة فيه ومعرفة محفزات الاستثمار والقوانين الناظمة له.

وتم الاتفاق على متابعة التواصل بين الوزارة والمعهد من خلال المركز الثقافي الروسي لتقديم كل التوضيحات القانونية والمالية للمستثمرين الروس بما يخدم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ويعد المنتدى منصة فعالة لتبادل الآراء والخبرات بين صناع السياسة والمسؤولين وممثلي قطاع الأعمال من مختلف دول العالم، ويبحث الحدث القضايا الاقتصادية الرئيسة والتحديات التي تواجه روسيا والأسواق الصاعدة والعالم ككل.

د. جوليان بدور

الليبرالية الجديدة: أساطير وأوهام وتداعيات كارثية على الدول التي تبنتها (١)

شكل انهيار المنظومة الاشتراكية في بداية التسعينيات من القرن الماضي وفشل التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية فرصة ذهبية للقوى الرأسمالية الكبرى في نشر فلسفة الليبرالية الجديدة أو(النيوليبرالية) على المستوى العالمي.

الفكرة الاقتصادية الأساسية لهذه الفلسفة تقوم على فرضية أن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يساعد على التوظيف الأمثل للموارد النادرة لأنه يعرقل الأفراد والقطاع الخاص بالقيام بالاستثمارات والأعمال الرابحة مما يحرم الاقتصاد من موارد مالية إضافية مهمة ويضعف النمو الاقتصادي.

في هذا السياق التاريخي الملائم قام أنصار الفكر النيوليبرالي باستخدام المؤسسات المالية كصندوق النقد والبنك الدوليين والتجارة العالمية للترويج لفكرة أن التبادل الحر والخصخصة والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد هو أفضل وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي وجلب الرفاهية والرخاء للأغلبية العظمى من الناس. وفي ظل هذه الظروف، تبنت الأغلبية العظمى من دول العالم (ما عدا الصين وبعض الدول) النيوليبرالية الجديدة كاستراتيجية اقتصادية بهدف الارتقاء بالتنمية الاقتصادية وجلب الرفاهية لأغلبية سكانها. بعد مرور أربعين عاماً من البدء على تطبيقها السؤال الذي يطرح هو هل نجحت حكومات الدول التي تبنت النيوليبرالية في تحقيق أهدافها أم إنها فشلت في ذلك؟ تجارب دول عديدة (تشيلي وأميركا اللاتينية، روسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينيات ودول المنظومة الشرقية، مصر، المغرب، الأردن، اليونان وبريطانيا وغيرها من الدول)، تشير إلى أن الليبرالية الجديدة قد أخفقت كاستراتيجية اقتصادية في الارتقاء بالنمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان، هذا المقال يهدف إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء إخفاق النيوليبرالية في تحقيق أهدافها؟

١- غموض مفهوم الليبرالية الجديدة على الرغم من هيمنة الفكر الاقتصادي النيوليبرالي على أغلبية دول العالم خلال الأربعين عاماً الماضية، إلا أن مفهوم النيوليبرالية بقي غامضاً ومن دون تعريف دقيق وواضح. ففي دراسة نشرت في عام ٢٠٠٩ تبين أن ثلاثة أرباع المقالات العلمية التي تستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة لم تُعرفه بشكل دقيق. والربع الباقي انقسم ما بين من يعتبر هذا المصطلح مرادفاً للانفصال التام عن الدولة وبين من يرى بأن الدولة يجب أن تلعب دوراً نشطاً في الاقتصاد. بشكل عام يمكننا القول إن الفلسفة النيوليبرالية قائمة على ثلاث ركائز أساسية:

أولاً إعلاء قيمة الاقتصاد السوق الحر والتجارة الحرة والحرية الفردية مقابل تدخل الدولة في الاقتصاد، ثانياً: خصخصة الاقتصاد وتعزيز دور المبادرة الفردية والقطاع الخاص، ثالثاً: اتباع سياسة التقشف ومحاربة التضخم.

٢- أسطورة النيوليبرالية وأوهامها، تقوم النظرية الاقتصادية التي تروج لها النيوليبرالية على ثلاثة أوهام أو فرضيات أساسية: لبرلة الاقتصاد، خصخصة القطاعات والخدمات العامة، اتباع سياسة التقشف واستقرار الأسعار. فما السمات الأساسية لهذه الفرضيات النظرية وهل تؤكدها أم تدحضها البيانات الحقيقية للدول؟

٣- (وهم لبرلة الاقتصاد) تحرير الأسعار وحركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية:

أ- المبدأ النظري من وجهة نظر أصحاب الفكر النيوليبرالي يعتبر التبادل الحر هو الشرط الأساسي والفعال لتحقيق التنمية المستدامة وجلب الرفاهية والرخاء لأغلبية الناس لأمرين أساسيين: الأول: هم يدعون أن التبادل الحر كان السبب الرئيسي وراء التنمية الاقتصادية التي حققتها الدول الغنية والرفاهية والرخاء الذي ينعمون فيه الآن. الثاني: هم يؤكدون، بالاستناد إلى نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو، بأن التبادل الحر، على عكس السياسات الحمائية والاكتفاء الذاتي، هو الحل الأفضل للدول النامية للحصول على التخصيص الأمثل للموارد النادرة وتحفيز النمو الاقتصادي فيها.

ب- على أرض الواقع تجارب الدول ومعطيات الواقع تفنّد هذا الرأي لسببين رئيسيين: - الأول وحسب، هو- جون تشانغ (٢٠٠٣) فإن نظرية التبادل الحر هي أسطورة لا أساس لها من الصحة وأن الدول الغنية كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم يتبعوا قط سياسة التبادل الحر عندما كانوا في طور النمو البدائي بل بنوا قوتهم الاقتصادية والصناعية باتباع سياسات الحماية الجمركية.

- أما العامل الثاني فيتعلق ببعض بلدان الجنوب التي ضمنت صعودها في إطار ما يسمى التصنيع المتأخر وهي الصين وكوريا الجنوبية في هذا السياق، وعلى عكس ما تدعو إليه نظرية المزايا النسبية، اعتمد هذان البلدان من أجل بناء قدرات صناعية وإنتاجية تنافسية وإنجاح اللاحق بالبلدان المتقدمة على ركيزتين أساسيتين أولاهما تدخل إرادي قوي للدولة لدعم وحماية المؤسسات الإنتاجية حتى تراكم شروط التنافسية من خلال اتباع آليات التعلم أو التمرين.

ثانيتهما ربط التدخل والدعم الحكوميين بشرط إحراز نتائج ملموسة وقابلة للقياس من خلال قدرتها على المنافسة واختراق الأسواق الدولية.

- لكن إذا كان الواقع يدحض مبادئ النيوليبرالية فما الغاية التي دفعت الدول الرأسمالية الغنية إلى الترويج بقوة لحرية السوق وضرورة تبنيها من دول الجنوب. الهدف الحقيقي لمثل هذه السياسة هو تحويل دول الجنوب إلى أسواق مفتوحة بالكامل بلا ضوابط قانونية لحمايتها بغية تمكين الشراكات العملاقة من دخول أسواق الجنوب الفقير لبيع منتجاتها وخدماتها من دون عوائق ضريبية أو جمركية ومن ثم السماح للأرباح والأموال بالانتقال من مختلف بقاع الأرض لتنتهي في البنوك والمصارف التابعة للشركات العملاقة.

أكاديمي وباحث اقتصادي في جامعة ريونيون الفرنسية

توفر الأعلاف يشجع المربين على العودة إلى التربية

رئيس لجنة تربية الدواجن لـ«الوطن»: توقعات بانخفاض أسعار الفروج والبيض بعد الانخفاض الكبير لأسعار العلف

رامز محفوظ

أكد رئيس لجنة تربية الدواجن في اتحاد غرف الزراعة السورية نزار سعد الدين أن توفر الأعلاف من كمية صويا وذرة صفراء بكثرة في السوق، تسبب باستقرار أسعار الفروج والبيض خلال الفترة الماضية، متوقعاً أن يؤدي انخفاض أسعارها مؤخراً إلى انخفاض أسعار الفروج والبيض خلال الفترة القادمة مع استمرار توفر الأعلاف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سعد الدين أنه منذ أكثر من ٣ أشهر كانت أسعار الذرة الصفراء وكمية الصويا مستقرة ولم تشهد أي ارتفاع وهناك كميات كافية من المادتين في السوق، لافتاً إلى أن سعر كيلو الذرة الصفراء المحلية في السوق اليوم ٤٢٠٠ ليرة والمستوردة ٤٦٠٠ ليرة وكمية الصويا المحلية ١٠٢٠٠ ليرة والمستوردة ١٠٥٠٠ ليرة.

ولفت إلى أن من أبرز العوامل التي شجعت المربين على العودة والإقبال على التربية خلال الأشهر القليلة الماضية توفر الأعلاف بكثرة بشكل أساسي وبأسعار منخفضة، إضافة إلى قرار وزارة الزراعة الذي أتاح عودة المداجن غير المرخصة للعمل، مضيفاً: لولا الإقبال الزائد على التربية ودخول مداجن جديدة للإنتاج نسبتها تقرب من ٢٦ بالمئة من نسبة المداجن الكلية المنتجة لكانت أسعار الفروج والبيض مرتفعة خلال الفترة الحالية، مستبعداً في الوقت نفسه حصول ارتفاع في أسعار الفروج مع زيادة الطلب عليه خلال فترة عيد الأضحى وذلك بسبب الإنتاج الوفير.

وأشار سعد الدين إلى أن الأعلاف تشكل ٧٢ بالمئة من تكلفة الفروج وهي النسبة الأكبر، لذا فإن انخفاض أسعارها أو ارتفاعه له التأثير الأكبر في سعر الفروج والبيض.

ولفت إلى أن التسهيلات التي قدمتها الحكومة في مجال الاستيراد عبر منصة تمويل المستوردات شجعت التجار على استيراد كميات كبيرة من الأعلاف وأدت إلى سرعة توفرها في السوق وخفضت التكاليف، موضحاً أن استيراد كسبة الصويا مستمر ولم يتوقف لكن استيراد الذرة الصفراء انخفض نتيجة توفر الذرة المحلية بكثرة.

وعن أسباب انخفاض أسعار الأعلاف في السوق أكثر من أسعار مؤسسة الأعلاف أوضح رئيس لجنة تربية الدواجن أن مؤسسة الأعلاف اشترت كميات كبيرة من الأعلاف نهاية العام الماضي عندما كانت الأسعار العالمية مرتفعة عبر عقود استيراد من أجل تخزينها والتدخل في السوق عند ارتفاع أسعار الأعلاف بهدف تحقيق توازن في السعر، لكن خلال الأشهر الماضية حصل انخفاض بالأسعار العالمية وقام عدد من التجار باستيراد كميات كبيرة منها بأسعار أقل من الأسعار التي استوردت بها المؤسسة، لذا أصبحت أسعار السوق أقل من أسعار المؤسسة، موضحاً أن المربي ليس مجبراً على الشراء من مؤسسة الأعلاف ولديه الحرية في الشراء سواء من المؤسسة أم من السوق.

وبالنسبة لتأثير درجات الحرارة المرتفعة حالياً في الدواجن وإمكانية حصول حالات نفوق بين الأفواج استبعد سعد الدين حصول حالات نفوق نتيجة اتخاذ جميع المربين تقريباً الاحتياطات اللازمة من خلال تزويد مداجنهم بوسائل التبريد اللازمة والمرشات، موضحاً أن تكاليف التربية باتت مرتفعة والخسائر كبيرة، لذا يعمل المربي حتماً على اتخاذ كل التدابير اللازمة كي لا يخسر.

غرف نوم العرسان... ممنوع الشراء للفقراء

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: شكاوى عديدة على أصحاب متاجر المفروشات بسبب الغش

نورمان العباس

الحديث عن شراء أو تبديل الأثاث المنزلي بات مرهقاً وغير متاح لدى الكثيرين، فأغلب السوريين اليوم يكتفون بتصفح مواقع التواصل الاجتماعي التي تنشر صوراً لمفروشات منزلية تحلم بها كل السيدات في منازلهن ويخترن الألوان وكيف سيتسقنها مع ديكور المنزل لكن تنتهي أحلامهن، كما أكثر السوريين عندما تصلهن رسالة بنشرة الأسعار.

في جولة لـ«الوطن» رصدت فيها أسعار غرف النوم المفصلة من الخشب الزان التي يصل سعرها إلى ٤٠ مليوناً، أما غرف النوم المفصلة من الخشب الشوح فيصل سعرها إلى ١٨ مليوناً، والغرف المفصلة من الخشب Mdf يبدأ سعرها من ١٣ مليوناً وتصل إلى ٢٢ مليوناً.

أما أسعار أطقم الكنب فتبدأ من ١٠ ملايين وتصل إلى ١٩ مليوناً والاختلاف في السعر يكون فقط بسبب نوع الموديل حديث أو قديم، وقد تسجل أرقاماً أكبر عند الحديث عن نوعية الخشب والقماش المستخدم.

أمين سر حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة أكد لـ«الوطن»، وصول العديد من الشكاوى على أصحاب متاجر المفروشات بسبب اختلاف المواصفات التي تم الاتفاق عليها مع الزبون، إضافة إلى العيوب في نوع القماش والإسفنج والتلاعب بنوع الخشب المستخدم وتقاضي أسعار خيالية.

وأوضح أنه لا ضوابط للأسعار وبعض التجار يرفضون إعطاء فاتورة للزبون ويحددون السعر بشكل « عشوائي»، مضيفاً: من المفروض أن يضع البائع بيان تكلفة حقيقياً ومصدقاً من مديريات التموين ويتحدد السعر طبقاً للمواصفات المعروضة بالبيان، مطالباً الرقابة التموينية بإجراء جولات مكثفة على متاجر المفروشات والتأكد من الفواتير ومطابقة السعر للجودة.

وأشار إلى أن بعض تجار المفروشات والحرفيين وصلوا إلى مرحلة الجشع، والأسعار التي يتقاضونها غالباً لا تتناسب مع جودة المنتج، وقال: «أغلب الشكاوى التي وصلت كانت بسبب عدم وجود بيان تكلفة وارتفاع السعر أو بسبب الغش في المواصفات المتفق عليها وهذا يعتبر من الجرائم الاقتصادية».

وأكد بأن التموين يرسل المخالفة وضبط الغش إلى القضاء والعقوبة تصل إلى السجن في بعض الأحيان، وافتاً إلى لجوء أغلبية المستهلكين إلى شراء المفروشات المستعملة بسبب عدم قدرتهم على شراء الجديد.

بدوره أرجع عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الجمعيات الحرفية بدمشق خلدون الموستي، ارتفاع أسعار المفروشات إلى العديد من الأسباب أهمها نقص العمالة وهجرة اليد العاملة التي سببت عائقاً كبيراً، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع أسعار المعادن والإكسسوارات التي تدخل في صناعة المفروشات.

وفيما يخص جودة المنتجات المصنعة محلياً بيّن الموستي أن الحرفي يعتمد على المواد في السوق من الأخشاب والأقمشة التي في أغلبيتها مستوردة، كما أن أغلبية الخشب المستعمل اليوم من نوع Mdf وهذا النوع غير مقاوم للحرارة أو الرطوبة العالية.

وأشار إلى أن الخشب المحلي أسعاره مرتفعة وأغلبية الناس يفضلون شراء المفروشات المستعملة القديمة لأن نوعية الخشب فيها أفضل من الحديثة، ورأى أن المواطن هو من يدفع الثمن بالنهاية لأن الجميع يعالج المشكلة من خلال رفع السعر.

«اتحاد الحرفيين لـ«الوطن»: بسبب ارتفاع الكلف ونقص العمالة وهجرة اليد العاملة